

ضريبة القيمة المضافة مفهومها وتنظيمها الفني

(لبنان حالة دراسية)

أ.د. عماد محمد علي / جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
الباحث / زيد كريم الشافعي

تاريخ التقديم: 2017/8/30

تاريخ القبول: 2017/10/15

المستخلص

تعد ضريبة القيمة المضافة احدى أهم انواع الضرائب غير المباشرة لما لها من مميزات تساعد على تحقيق الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، إذ يمكن من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة زيادة الإيرادات الضريبية فضلاً عن حماية المنتج المحلي. يأتي تطبيق ضريبة القيمة المضافة في إطار اصلاح هيكلية النظام الضريبي اللبناني العام الرامي الى تخفيض العجز المالي والتضخم الناتج عنها، والذي لا يزال يفتقر الى ضريبة عامة على الاستهلاك، كما ان هناك حاجة ماسة لزيادة إيرادات الخزينة التي سوف تؤمن ضريبة القيمة المضافة جزءاً كبيراً منها نظراً لأوعيتها الضريبية الواسعة، إذ انها تفرض على استهلاك السلع المنتجة محلياً وتلك المستوردة على حد سواء، بالإضافة إلى الدور التي تلعبه هذه الضريبة في دعم المنتج المحلي. لذا كان هذا البحث منصبا على بيان وتعريف ضريبة القيمة المضافة وأثارها المالية والاقتصادية والاجتماعية، كما بين نقاط القوة والضعف فيها، إذ أكد البحث من خلال مشكلته قلة الدراسات التي تناولت ضريبة القيمة المضافة لما لها من أهمية عالمية من خلال ما تقدمه من إيراد ضريبي وما تساهم به من حماية المنتج المحلي، و تناول ضريبة القيمة المضافة في لبنان لإثبات فرضيته التي تنص على أهمية ضريبة القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية وكذلك تعتبر لبنان من الدول النامية التي ينتمي لها العراق و يمكن من خلال بيان التنظيم الفني لضريبة القيمة المضافة في لبنان الاستفادة منه عند دراسة إمكانية تطبيق هذه الضريبة في العراق.

المصطلحات الرئيسية للبحث / المعدل الضريبي، الوعاء الضريبي، الاعفاء الضريبي



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 105 المجلد 24

الصفحات 368-387

*البحث مستل من رسالة ماجستير.



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

المقدمة

تمثل الضرائب منذ ظهور مفهوم الدولة الايراد الاساسي التي تستند عليها الحكومات في نفقاتها العامة حيث تحظى الضرائب على مر السنوات السابقة بالأهمية الكبيرة من قبل علماء الاقتصاد لما يمكن ان تقدمه من ايراد مالي يغذي نفقات الدولة وكذلك الاهداف التي اصبحت تُحقق من خلال الضرائب كالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، و لهذا لم تتوقف الضرائب عن التطور لمواكبة تطور النشاط الاقتصادي و ضمان تحقيق الاهداف المرسومة حتى وصلت الضرائب غير المباشرة إلى تنظيم فني متطور تبنته أكثر من 125 وهو ضريبة القيمة المضافة.

تمتاز الضريبة على القيمة المضافة بأنها لا تمثل عائقاً في طريق الناتج والتوزيع المحلي بل وتعتبر من الادوات الداعمة للمنتوج المحلي اذا احسن تصميمها وكذلك تعتبر محايدة فيما يتعلق بأساليب الانتاج او الطرق التي يتم بها العمل التجاري. ولقد حاول هذا البحث تعريف ضريبة القيمة المضافة في الفصل الاول، أما الفصل الثاني فقد تناول ضريبة القيمة المضافة في ظل تجربة الجمهورية اللبنانية و تنظيمها الفني وأثارها على النمو والمنتوج المحلي.

أهمية البحث

تتمحور أهمية البحث حول بيان ضريبة القيمة المضافة و أثارها المالية والاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بضعف فاعلية الضرائب و انخفاض كفاءتها الاقتصادية في العراق وخصوصا الضرائب غير المباشرة، وكذلك تخلف العراق عن مواكبة التطور في السياسة الضريبية التي تمارسها الدول المتقدمة فضلا عن بعض الدول النامية.

فرضية البحث

تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤدي إلى زيادة الايرادات الضريبية بالإضافة إلى دعم المنتوج المحلي إذا احسن استخدامها.

أهداف البحث

- 1 - بيان مفهوم ضريبة القيمة المضافة و مدى فاعليتها على الصعيد المالي والاقتصادي والاجتماعي
- 2 - دراسة دولة مطبقة لضريبة القيمة المضافة، و بيان دورها التمويلي و تأثيرها على النمو الاقتصادي.

منهجية البحث

أعتمد في البحث أساليب التحليل الاقتصادي القائم على الاستقراء ، والاستنتاج للمعلومات المستخرجة من المصادر والبيانات الاحصائية والرسوم البيانية للوصول الى الاستنتاجات التي يمكن أن يبني عليها توصيات خاصة بالبحث.

حدود البحث

تعد جمهورية لبنان البعد المكاني للبحث، كما تعد المدة من (2003 – 2017) البعد الزمني للبحث



الفصل الأول / الإطار النظري لضريبة القيمة المضافة

لبيان الإطار النظري لضريبة القيمة المضافة تم تقسيم هذا الفصل للنقاط الآتية :

أولاً : نشأة ضريبة القيمة المضافة

ظهرت ضريبة القيمة المضافة على يد العالم الفرنسي موريس لوريه الذي وضع قواعدها و تم استحداث هذه الضريبة بموجب القانون الصادر سنة 1954 ودخل حيز التنفيذ لأول مرة بموجب المرسوم المؤرخ سنة 1955 بمعدل يساوي 20 % . لقد تم تطبيقها في بداية الأمر على المستوى الإنتاج وتجارة الجملة و على قطاع الخدمات (الضريبة على تأدية الخدمات). لقد كانت ضريبة القيمة المضافة تطبق لمدة طويلة على الأعمال التجارية والصناعية ثم توسع مجال تطبيق هذه الضريبة لتشمل مجمل الأنشطة الاقتصادية (قدي ، 2011 : 130 - 131).

أصبحت ضريبة القيمة المضافة اليوم خارج المناقشات النظرية والاطروحات كونها عنصر أساسي في النظام الضريبي في أكثر من 120 بلداً، فقد طبقت البلدان الأكثر تقدماً كأوروبا وأمريكا اللاتينية ضريبة القيمة المضافة منذ عام 1969 وكذلك قد تم اعتمادها من قبل عدد كبير من البلدان النامية. خلصت دراسة صندوق النقد الدولي مؤخراً على أن ضريبة القيمة المضافة يمكن أن تكون وسيلة جيدة لزيادة الموارد المالية وتحديث شامل للنظام الضريبي وهذا يتطلب أن تكون الضريبة مصممة بشكل جيد ومناسب للبلد الذي يروم تطبيقها. كانت هناك زيادة سريعة وكبيرة لتنفيذ ضريبة القيمة المضافة في الربع الأخير من القرن الماضي من قبل بلدان العالم للاستفادة من إيجابيات تطبيقها و ما زال هذا التوجه الكبير لتطبيقها مستمراً. رفعت ضريبة القيمة المضافة نحو 25 % من الإيرادات الضريبية في العالم (Ebrill et al , 2002).

تعتبر من أهم الأهداف المرجوة من تطبيق الضرائب هو الحصول على الإيرادات المالية. وبعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة و الحصول على إيراد ضريبي أكبر من الإيراد الذي تدره الضرائب غير المباشرة الأخرى اتجهت الكثير من دول العالم لتطبيقها واستبدالها بغيرها من الضرائب غير المباشرة.

ثانياً : تعريف ضريبة القيمة المضافة : نبين المفاهيم الآتية كمدخل لتوضيح تعريف VAT الضريبة : اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة او احدى هيئاتها العامة لتغطية الاعباء العامة دون مقابل محدد (الجنابي : 2012 ، 136).

القيمة المضافة : هي الفائدة المقدمة للزبون من قبل المنتج بعد إدخال اضافات على مدخلاته المستخدمة في الانتاج (العززي ، 2013 : 29).

اشتركت جميع تعريف ضريبة القيمة المضافة بالجواهر ذاته واختلفت بالتعبير على اختلاف الجذور الفكرية للمفكرين .

تعرف ضريبة القيمة المضافة : بأنها الضريبة المفروضة على الشركات التي تتجاوز إيرادات بيع سلعها أسعار شراء عوامل الانتاج خلال فترة زمنية (Due ., 1974 , 54).

و تذكر ضريبة القيمة المضافة بأنها : ضريبة تفرض على الزيادة في قيمة السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل إنتاجها وتداولها، وهي ضريبة تفرض على المستهلك يتم استيفاؤها في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية. وتضاف قيمة الضريبة على الاموال التي يدفعها المستهلك من اجل الحصول على السلع أو الخدمات (الخرسان ، 2010 : 3).

كما تقدم ضريبة القيمة المضافة على أنها : ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك. و تدفع للخزينة مجزأة عند كل مرحلة من مراحل بيع السلع و تحسب على اساس سعر البيع وتطال فقط القيمة المضافة (الفرق بين سعر الشراء والبيع) وذلك عند قيام المكلف الخاضع للضريبة بتقديم الاقرار الضريبي (القاعي ، 2002 : 22).
نلخص مما تقدم ان ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة يتم فرضها عند كل عملية بيع وشراء للسلع والخدمات المحلية والمستوردة في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية وليس فقط على المرحلة النهائية من مراحل الانتاج، وهذا يعني يمكن ان تفرض على نفس السلعة بشكل مجزأ ولكن ليس على حالتها النهائية وانما على المراحل التي مرت بها حتى وصلت الى الشكل النهائي، ويستطيع المنتج او البائع للسلع الخاضعة للضريبة من تحويل عبئها الضريبي الى المشتري وهكذا حتى تصل الى المستهلك النهائي الذي يتحمل عبء هذه الضريبة كاملاً.



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

ثالثاً : أنواع ضريبة القيمة المضافة :

تحتوي ضريبة القيمة المضافة على أكثر من نوع ويختلف كل نوع عن الآخر بنسبة الاقتطاع المفروضة على الوعاء الذي تفرض عليه كل نوع ومن أهمها الآتي :

1 - ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك : وهي نوع من أنواع ضريبة القيمة المضافة التي توفر إيراداً ضريبياً أكثر نسبياً من بقية أنواع هذه الضريبة، لأنها تكون بالمعدل الضريبي الأعلى و الخصم* الذي يمنح للسلع المفروضة عليها الأقل و تسري على جميع السلع والخدمات إلا ما أعفي منها صراحة بقانون يذكر التعامل مع بيع السلع محددة أو أداء الخدمات مبيّنة. و تصيب عمليات بيع السلع سواء كانت تباع بحالتها المشترية بها أم بعد إدخال بعض التعديلات عليها وسواء كانت محلية أو مستوردة و كذلك تصيب عمليات تأدية الخدمات. إذ تفرض على الفرق بين أسعار المدخلات والمخرجات في مرحلة المحاسبة الضريبية و ذلك بإضافتها إلى قائمة البيع السلعة أو تأدية الخدمة في بند مستقل من قبل المكلف المفروضة عليه (البائع أو مؤدي الخدمة) ويتم توريدها إلى إدارة ضريبة القيمة المضافة في مواعيد يحددها قانون. إن ضريبة القيمة المضافة تساوي قيمة الإنتاج عند البيع (المخرجات) مطروحاً منه قيمة مستلزمات الإنتاج (المدخلات) (عامر 2016).

*خصم ضريبة القيمة المضافة يقصد به ارجاع قيمة الضريبة المدفوعة على مدخلات الإنتاج للمكلف.

تعتبر ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الاستهلاك ذات ايراد ضريبي أكبر من ايراد الأنواع الأخرى لهذه الضريبة وهذا بسبب معدلها الضريبي المرتفع وشموليتها للكثير من السلع والخدمات.

2- ضريبة القيمة المضافة على التجارة الخارجية : يمكن تطبيق VAT على التجارة الخارجية. وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) يمكن فرض ضريبة قيمة مضافة على الاستيرادات و بالسعر الضريبي التي تراه الدولة المستوردة مناسباً و يمكن أيضاً استرداد الضريبة المدفوعة على الصادرات (أحمد ، 2004 : 31).

تمثل حرية تحديد معدل ضريبة القيمة المضافة المفروض على الاستيراد والتصدير فرصة مهمة يمكن استغلالها من قبل الدولة لدعم المنتج المحلي وهذا وفقاً لقواعد (WTO).

3 - ضريبة القيمة المضافة على الاستثمار : تعتبر ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الاستثمار ذات حصيله ضريبية منخفضة كونها تُصمم لتكون ذات تأثير إيجابي على عمل الشركات المحلية من خلال منحها الحق في خصم الضريبة المدفوعة على المدخلات أو المشتريات المستخدمة في المشاريع التجارية أو الداخلة في صنع السلع الرأسمالية التي تستخدم لإنتاج سلع أخرى (عبد القادر ، 2016 : 10).

يمكن أن يكون لضريبة القيمة المضافة آثار إيجابية على التجارة الخارجية من خلال فرضها على الاستيرادات بمعدل ضريبي مرتفع يزيد من اسعار السلع المستوردة ويمنح المنتج المحلي قوة تنافسية ليزداد الطلب عليه وتقليل الطلب على السلع المستوردة ذات الاسعار المرتفعة، كما يمكن اعفاء السلع المصدرة من ضريبة القيمة المضافة او فرض معدل ضريبي منخفض عليها وذلك لزيادة قوتها التنافسية في الاسواق الخارجية.

رابعاً : الفرق بين ضريبة القيمة المضافة والضرائب على المبيعات : تعتبر VAT نظام

ضريبي حديث و ذو غزارة ضريبية اوسع من الضرائب غير المباشرة الأخرى التي تفرض على المبيعات، وسوف نبين الفرق بين ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة الأخرى في النقاط الآتية :

1 - ضريبة القيمة المضافة تفرض على السلع بجميع المراحل التي تمر بها، حيث يمكن مراقبة سير عملية تصنيع السلع عبر مراحل بيعها حتى وصولها إلى المستهلك النهائي من خلال قوائم البيع، بينما ضريبة المبيعات لا تطل السلع المصنعة إلا وقت بيعها للمستهلك النهائي وكذلك تتعرض لعمليات الغش بسبب تعذر مراقبة السلع عند بيعها من تاجر إلى آخر (علوان و الزياتي ، 2008 : 220).



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

2 - ضريبة القيمة المضافة لا تفرض على السلع الانتاجية وقد يمنح الخصم الضريبي عند شراء السلع المحلية. بالإضافة إلى ان السلع المستوردة من الخارج سوف تخضع لضريبة القيمة المضافة مع الضريبة الجمركية المفروضة عليها أيضاً وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقارنة من المنتجات المحلية. في حين الضريبة على رقم الاعمال المتتابعة* تشجع على استيراد السلع التي تدفع الضريبة عنها مرة واحدة و تكون ذات قدرة تنافسية أكبر من المنتجات المحلية التي فرضت الضريبة عليها عدة مرات (الساعدي ، 2015 : 23-25). (*) وهي ضريبة التي تفرض على قيمة كل سلعة عدة مرات وذلك بعدد العمليات التي تمر بها السلعة وهي تنتقل من المنتج إلى المستهلك

3 - ضريبة القيمة المضافة لها قاعدة ضريبية أوسع من ضريبة العامة على تجارة الجملة* وذلك بسبب إن ضريبة القيمة المضافة تصيب فقط القيمة المضافة للسلع والخدمات المباعة المحلية والمستوردة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، وهذا لا يحصل عند تطبيق الضريبة العامة على تجارة الجملة لأنها لا تطل إلا السلع المصنعة عند بيعها لتجار التجزئة وهذا يعني أنها تستثني الخدمات من الخضوع للضريبة وبالتالي تكون أقل شمولية من ضريبة القيمة المضافة (الساعدي ، 2015 : 29).

تختلف ضريبة القيمة المضافة عن الضرائب غير المباشرة الأخرى في أكثر من جانب

يمكن توضيحها بالجدول (1)

الجدول (1) الفرق بين VAT والضرائب على المبيعات

الضرائب على المبيعات	ضريبة القيمة المضافة	
الايراد الذي تقدمه أقل من ايراد ضريبة القيمة المضافة كونها تفرض على المرحلة الأخيرة من مراحل بيع السلعة	الايراد الضريبي الذي تقدمه VAT يعتبر ايراد عالي كونها تطبق على جميع مراحل بيع السلع	الايراد المالي
يمكن للمكلفين التهرب من الضرائب على المبيعات بسبب محاسبة المكلفين عند المرحلة الأخيرة من بيع السلع وهكذا قد يتمكن التجار من التهرب الضريبي خلال مراحل البيع الوسيطة	تقلل التهرب الضريبي لأنها تلزم المكلفين بتقديم الفاتورة الضريبية على كل مرحلة من مراحل بيع السلع مما يمكن المدقق الضريبي من متابعة نشاط المكلفين	مكافحة التهرب الضريبي
تفرض بسعر واحد على السلع المستوردة والمحلية وهذا قد يقلل من القوة التنافسية للمنتج المحلي .	تساهم VAT في حماية المنتج المحلي من خلال زيادة اسعار السلع المستوردة بعد فرض معدل ضريبي أعلى من المعدل المفروض على للسلع المحلية	دعم المنتج المحلي
ذات وعاء ضريبي أقل بسبب فرضها على المرحلة النهائية من بيع السلع ولا تشمل الخدمات	تعتبر VAT ذات وعاء ضريبي واسع كونها تشمل جميع مراحل بيع السلع بالإضافة إلى الخدمات	الوعاء الضريبي

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد إلى :

- الساعدي ، ذو الفقار علي رسن (2015) الضريبة على القيمة المضافة وتطبيقاتها في التشريعات المقارنة ، لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية ص 23-25-29.
- علوان ، قاسم نايف ، الزباني ، نجية ميلاد (2008) ضريبة القيمة المضافة المفاهيم . القياس . التطبيق ، عمان ، دار الثقافة ص 220.

(*) وهي الضريبة التي تفرض على مرحلة البيع من تجار الجملة إلى تجار التجزئة في مرحلة تسمى عملية البيع هذه بمرحلة تجارة الجملة .



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

خامساً : أهمية ضريبة القيمة المضافة :

تمتلك ضريبة القيمة المضافة أهمية كبيرة في معظم دول العالم حيث تعتبر من مصادر الإيرادات الرئيسية، وكذلك ذات تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وكما هوأتي :

أ - من الناحية المالية :

تمثل الضرائب الجزء الأكبر والعمود الفقري للإيرادات في أكثر من دولة و تصل نسبتها في موارد بعض الدول الى 90% (سعد ، 2016 : 1).

تعاني الدول الريعية من انخفاض إيراداتها الناتج عن انخفاض أسعار سلعها المصدرة والتي تعتبر المورد الرئيسي التي تعتمد عليه في الموازنة العامة، وكذلك تعاني من زيادة الإنفاق الحكومي لأسباب اجتماعية واقتصادية. إن فرض ضريبة جديدة كضريبة القيمة المضافة ولا سيما في الدول الريعية يخفف من اعتماد الحكومات على عائدات الريعية المتذبذبة بين الصعود والهبوط و يوفر لها مصدراً للإيرادات إلى جانب الإيرادات الريعية (ضو ، 2016).

يمثل الإيراد المتحصل من بيع السلع الأولية المصدر الأساسي لتمويل الإنفاق الحكومي للدول الريعية وهذا قد يعرض هذه الدول إلى صدمات مالية بسبب عدم ثبات أسعار سلعها المصدرة، ولهذا تحتاج هذه الدول إلى إيراد مالي ثابت يساهم في تمويل إنفاقها. تعتبر ضريبة القيمة المضافة ذات إيراد مالي منتظم يساهم في تمويل الموازنة الحكومية.

يقود تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى توسعة الوعاء الضريبي من خلال زيادة قاعدة الممولين وزيادة عدد السلع والخدمات التي تفرض عليها الضريبة فهي تفرض على جميع السلع والخدمات مع وجود بعض الاستثناءات وهذا ما يدر إيراد كبير للحكومات، حيث تشكل VAT نسبة مهمة من إجمالي عائدات الضرائب بمختلف أنواعها لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وكذلك في بعض الدول الأوربية تشكل عائدات ضريبة القيمة المضافة نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي (البورصة ، 2015).

تشمل ضريبة القيمة المضافة طيف واسع من السلع والخدمات وهذا يوفر إيراد ضريبي كبير للحكومات المطبقة لها.

تدر ضريبة القيمة المضافة إيرادات كبيرة وذلك بسبب إن المكلف ملتزم بتوريدها دورياً إلى مديرية الضرائب وبالتالي فهي تعد مورداً متجدداً تساعد في تمويل الإنفاق الحكومي. وبهذا تختلف عن الضرائب المباشرة التي تورد سنوياً (سيد عوض ، 2007 : 17).

تحتاج معظم الدول إلى إيرادات دورية منتظمة وخصوصاً الدول الريعية حيث برهنت الأوضاع الحالية الحاجة إلى إيرادات تجمع بشكل منتظم على مدار السنة لتغطية الإنفاق المستمر كالرواتب والأجور وإن الاعتماد على الإيرادات الريعية يعرض الحكومة إلى عجز إذا ما انخفضت أسعار السلع المصدرة ويؤدي إلى آثار سلبية على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي لذلك يجب توفير إيراد منتظم مستمر لتغطية النفقات التشغيلية أو نسبة منها.

ب - من الناحية الاقتصادية :

تعتبر ضريبة القيمة المضافة نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة التي يمكن أن تستخدم من قبل الحكومات كأداة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية، إذ يمكن أن تخطط للمساهمة في تحقيق التنمية بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية. والأتي بعض النقاط المهمة لتأثير VAT على النشاط الاقتصادي :

1 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي : تعتبر الضريبة أحد الأدوات الهامة التي تلجأ إليها الدولة لتنشيط الاقتصاد في كل من حالات التضخم والانكماش. في حالة التضخم التي أحد أسبابه ارتفاع السيولة المتوفرة لدى الأفراد تلجأ الدول إلى زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات وهذا يؤدي إلى امتصاص جزء من تلك السيولة والعمل على الحد من المشكلة التضخم. أما في حالة الانكماش والذي يتمثل في الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فإن الدولة قد تلجأ لخفض نسبة ضريبة القيمة المضافة وزيادة الإعفاءات والخصم الضريبي وهذا بدوره يعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي تنشيط الاقتصاد (صالح ، 2007 : 19).



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

يعتبر الاستقرار الاقتصادي مهم جداً لعمل النشاط الاقتصادي وضمان ديمومته لذلك يفضل استخدام ضريبة القيمة المضافة لمعالجة مشكلة التضخم أو الانكماش بسبب وعانها الضريبي الشامل للكثير من السلع والخدمات وتأثرها السريع على الواقع الاقتصادي.

2- توجيه الاستثمار : يعتبر الاستثمار محور التنمية الاقتصادية الأساسي، فهو أداة لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو الاقتصادي على كمية الاستثمارات وتوزيعها بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي وتؤثر ضريبة القيمة المضافة في الميل للاستثمار، فعندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسع يوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر، كذلك تكون الضريبة أداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات غير المرغوبة من خلال فرض معدل ضريبي مرتفع (جمام ، 2010 : 63).

يساهم توجيه الاستثمار نحو إنتاج السلع الرأسمالية في زيادة معدلات النمو ويساعد في إنشاء صناعة محلية بدل الاعتماد على الاستيرادات ويمكن تحقيق ذلك من خلال تصميم ضريبة قيمة مضافة محفزة للاستثمار من خلال تحديد معدل ضريبي منخفض على السلع الرأسمالية أو إعفاؤها من الضريبة. وكذلك يمكن من خلال VAT الحد من إنتاج السلع الكمالية التي لا تساهم في تطوير الواقع الصناعي وليست ذات أهمية اقتصادية.

يمكن أن تستخدم الضريبة على القيمة المضافة كوسيلة لتوجيه السياسات الاقتصادية لتحفيز الاستثمار بطريقة غير مباشرة فعلى سبيل المثال تستخدم ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك وليس على الإنتاج ومن هنا سوف تشجع الادخار والاستثمار في نفس الوقت حيث تعمل على ترشيد الاستهلاك وزيادة الادخار فالاستثمار (يس ، 2015 : 31-32).

3 - تحقيق التكامل بين المنشأة : يمكن لضريبة القيمة المضافة التشجيع على التوسع في الاندماج الصناعي (وبعبارة اخرى ان VAT تعمل على تشجيع التكامل بين المشروعات ورغبة في اختصار مراحل الانتاج التي تمر بها السلعة وذلك بهدف تفادي دفع الضريبة على بعض المراحل التي تمر بها السلعة). وبما ان الضريبة تفرض على الزيادة في القيمة للسلع والخدمات عند انتاجها او تداولها في كل مرحلة فإن الاختصار في هذه المراحل يؤدي الى تقليل ما يفرض من الضريبة على المنتج الامر الذي يزيد من قدرة المنشآت الانتاجية المتكاملة على بيع السلع بأسعار أقل من المنشآت غير المتكاملة وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع الاجنبية وكذلك زيادة قدرتها التنافسية في الاسواق الدولية (العبودي ، 2006 : 17).

يتجه المنتجين والمستثمرين إلى إنشاء مصانع كبيرة يتم فيها تصنيع السلع على عدة مراحل وذلك لتقليل التكاليف، حيث يقود فرض ضريبة قيمة مضافة إلى زيادة تكاليف الانتاج بسبب فرض ضريبة على كل مرحلة من مراحل بيع السلع مما يزيد من اسعار السلع بسبب نقل العبء الضريبي من البائع إلى المشتري، وهذا يقود الى دفع المنتجين والمستثمرين إلى إنشاء المشاريع الانتاجية العملاقة وهذا يؤدي إلى زيادة بالانتاج وانخفاض في اسعار السلع.

4 - المساهمة في زيادة الادخارات : تلعب ضريبة القيمة المضافة دوراً كبيراً في المفاضلة عند توزيع الدخل بين الادخار والانفاق وتؤثر VAT في تقليل الاستهلاك من خلال فرض معدل ضريبي مرتفع يقود إلى الارتفاع في أسعار السلع وعندما يبدأ الشخص المفاضلة بين الاستهلاك والادخار فإنه يوازن بين الضروريات والكماليات فإذا اشبع حاجاته الأساسية من الضروريات يبدأ بعدها للانتقال إلى شراء السلع الكمالية والترفيهية وكلما كانت أسعار هذه السلع مرتفعة كلما كان ذلك حافزاً إلى توجيه جزء كبير من دخله إلى الادخار (سيد عوض ، 2007 : 252).

ينخفض الطلب على السلع الكمالية عند ارتفاع اسعارها بنسبة اكبر من نسبة الارتفاع في الاسعار ويفضل المستهلك الادخار والحصول على الفائدة المصرفية بدلاً عن الانفاق في حالة ارتفاع اسعار السلع. من الضروري أن لا يتم تجاهل أن هنالك بعض السلع لا يمكن للمستهلك أن يتخلى عنها حيث يكون منحني الطلب عليها غير مرن وهي السلع الضرورية التي يتحمل عبئها الضريبي المستهلك الذي لا يمكنه الاستغناء عن هذه السلع كالطعام ، بمعنى مدى استجابة الكمية المطلوبة في تغييرها نتيجة تغير سعر السلع متدنية (الداغر ، 2008 : 150).



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

تنتقل ضريبة القيمة المضافة عند كل مرحلة بيع للسلع حتى تصل إلى المستهلك النهائي الذي يتحمل عنها وهذا الانتقال في العبء الضريبي سوف يرفع من سعر السلع لذلك يجب التمييز بين السلع الكمالية التي يمكن للمستهلك الاستغناء عنها ويفرض عليها معدل ضريبة قيمة مضافة مرتفع وبين السلع الضرورية ويفرض عليها سعر ضريبي منخفض .

ج - من الناحية الاجتماعية :

تُضاف إلى الأهمية المالية والاقتصادية لضريبة القيمة المضافة أهمية اجتماعية حيث يمكن استخدام VAT لتحسين الواقع الاجتماعي وكما يلي :

1 - يمكن فرض معدل منخفض لضريبة القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية الضرورية وذلك لتقليل العبء الضريبي على العوائل ذات الدخل المنخفض. كما يمكن منح الخصم الضريبي على بعض الخدمات كالخدمات الصحية (38 : Thomson , 1974).

يتم عند تحديد معدلات ضريبة القيمة المضافة الأخذ بنظر الاعتبار السلع الضرورية التي يطلبها جميع المستهلكين ومن ضمنهم ذوو الدخل المحدود لذلك يتم تحديد معدل منخفض على هذه السلع والغرض منه تقليل العبء على محدودي الدخل. كما يمكن خصم وإعفاء بعض الخدمات الأساسية من الضريبة كخدمات البناء والخدمات الصحية لذات الغرض.

2 - يمكن استخدام ضريبة القيمة المضافة في التأثير على استهلاك السلع الضارة كالمشروبات الكحولية وغيرها من السلع المفروضة حسب قيم واعراف المجتمع، إذ يؤدي ارتفاع نسبة الضريبة المفروضة على هذه السلع إلى تقليل استهلاكها (35 : Tripathi et al , 2011).

يمكن من خلال معدل ضريبة القيمة المضافة التحكم بالطلب على السلع المرغوبة أو غير المرغوبة وفق ما يلائم المجتمع.

3 - يمكن من خلال ضريبة القيمة المضافة إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. إن أنفاق الحصيلة الضريبية على الخدمات والإعانات التي يستفيد منها أفراد الطبقة الفقيرة أكثر من استفادة أفراد الطبقة الغنية كالمستشفيات والمدارس المجانية وإعانات الضمان الاجتماعي يساهم في تقليل الفارق الطبقي بين أفراد المجتمع (أل علي ، 2002 : 235).

يشمل المجتمع على طبقات مختلفة من ناحية مستوى الدخل و لإعادة توزيع الدخل بشكل عادل تفرض ضريبة القيمة المضافة على السلع الكمالية بمعدل عالي و يمكن إنفاق الحصيلة الضريبية أو جزء منها على الطبقات الفقيرة بشكل إعانات أو تقديم الخدمات الضرورية لهم.

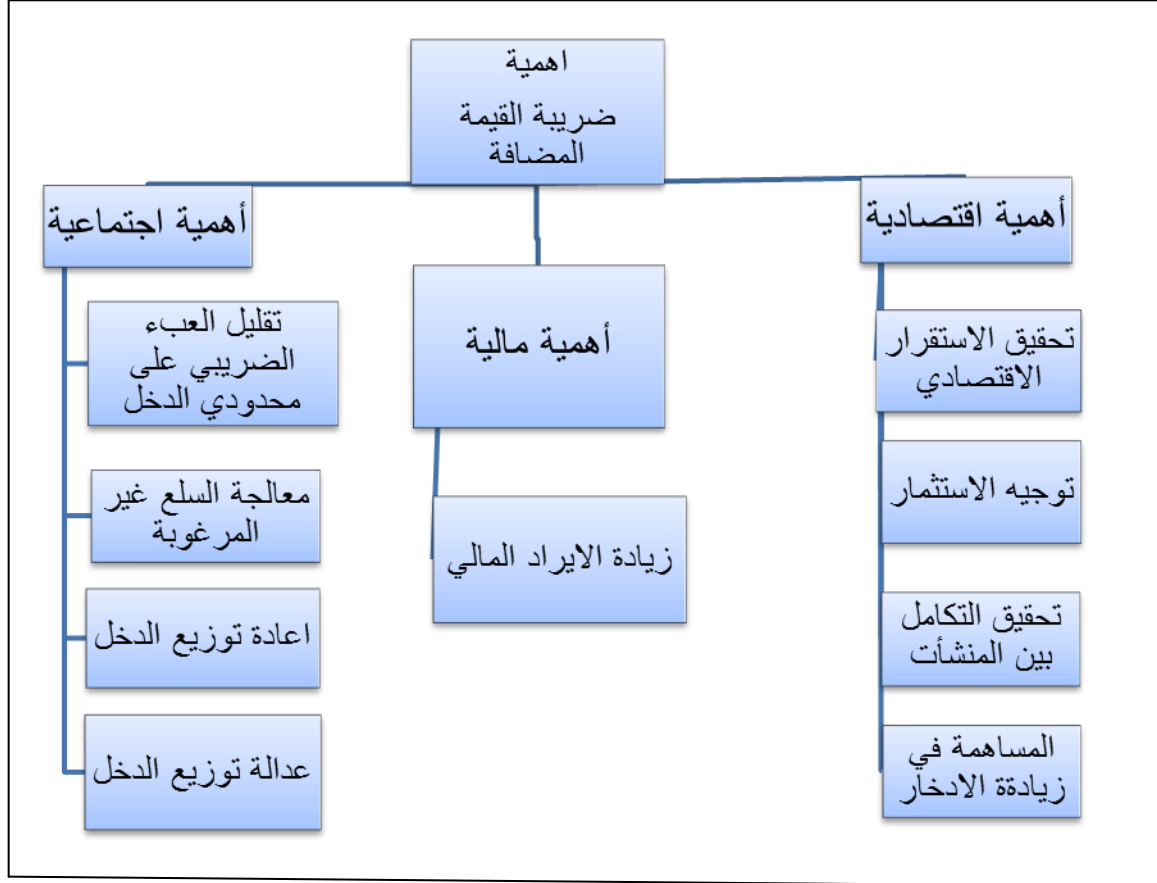
4 - المكلف بضريبة القيمة المضافة يصبح حريص على تنظيم قائمة ضريبية عند بيع وشراء السلع من أجل إثبات ذلك عند قيامه بتقديم الإقرار الضريبي لمعرفة الضريبة المفروضة عليه عن مدة المحاسبة الضريبية وطلب الخصم والاسترداد للضريبة المفروضة على العمليات المشمولة بالخصم والرد الضريبي. وبالتالي فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يسمح بإدخال المعاملات الاقتصادية غير المعرفة في التسجيل الضريبي إلى دائرة المعاملات المعروفة لدى دائرة الضرائب ويكشف عن الكثير من المعاملات الضريبية المخفاة. وهذا يساعد بتحقيق عدالة توزيع العبء الضريبي (البورصة ، 2015).

يمكن تحقيق العدالة الضريبة من خلال الفاتورة المالية التي يقدمها المكلف للدائرة الضريبية للاستفادة من الخصم أو الإعفاء على بعض نشاطه التجاري وهذه الفواتير تكشف كافة عمليات البيع والشراء وبالتالي الكشف عن التهرب الضريبي ومكافحته وتحقيق العدالة الضريبية.



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

المخطط (1) أهمية ضريبة القيمة المضافة على الصعيد المالي والاقتصادي والاجتماعي



المصدر من إعداد الباحث بالاستناد إلى : السيد عوض، خالد عبد العليم، الضريبة على القيمة المضافة، دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2007 ص 12-252.

_ جمام ، محمود ، النظام الضريبي و آثاره على التنمية الاقتصادية ، 2010 ص63. صالح ، محمد عبد الفتاح حسين ، العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة - قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، 2007ص19 . _ العبودي، علي خلف نجم، الإطار المفاهيمي لضريبة القيمة المضافة- المخطط المقترح للتطبيق في العراق، بحث تطبيقي مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير، 2006 ص17 .

_ ال علي ، رضا صاحب ابو حمد (2002) المالية العامة ، العراق ، الدار الجامعية ص235.

-_ Tripathi , R ., Sinha , A . & Agarwal , S (2011) The effect of value added taxes on the Indian society p 35 .

_ Thomosn , T (1974) The Value Added Tax and the Cost of Change p38 .



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

رابعاً : نقاط القوة والضعف في ضريبة القيمة المضافة :

- تحتوي ضريبة القيمة المضافة على نقاط قوة تجعلها محط أنظار الكثير من صانعي القرار الضريبي وكذلك تحتوي على نقاط الضعف. الآتي بعض نقاط القوة والضعف :
- أ - نقاط القوة :** يمكن بيان أهم نقاط قوة ضريبة القيمة المضافة بالنقاط الآتية :
- 1 - الوفرة الضريبية : تتمتع ضريبة القيمة المضافة بكثافة الإيرادات الضريبية و تعتبر من أحد العناصر المهمة في زيادة الإيرادات الحكومية. قدم تطبيق هذه الضريبة في الكثير من الدول إيرادات ضريبية كبيرة إلى خزينة الحكومات (علوان والزياني ، 2008 : 217).
 - 2 - تعتبر ضريبة القيمة المضافة من أهم الضرائب غير المباشرة التي تقدم إيراد كبير لخزينة الحكومة .
 - 3 - ضريبة تساعد على التخفيف من التهرب الضريبي في المجتمع : تعزز ضريبة القيمة المضافة مفهوم الرقابة الذاتية، حيث أن مشتري السلعة أو الخدمة يحرص على الحصول على فاتورة ضريبية اصولية تتضمن مقدار القيمة المضافة من مورد السلعة أو الخدمة حتى يتمكن من الحصول على قبول خصمها من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على مبيعاته وبالتالي يساهم مشتري السلعة أو الخدمة في الرقابة لضمان توريد الضريبة للخزينة العامة للدولة (عفانه ، القطاونه ، 2008 : 374-375).
 - 3 - شمولية عبء الضريبة على القيمة المضافة : يشمل عبء الضريبة على القيمة المضافة عدد أكبر من المكلفين مقارنة بالمكلفين بدفع الضريبة لمرة واحدة، يستوفي معظم إيراد الضريبة القيمة المضافة من المراحل التي تسبق مرحلة البيع النهائية حيث تدخل جميع مراحل البيع والشراء إلى القاعدة الضريبية وقد تستثنى بعض عمليات بيع السلع الرأسمالية إذا كان هناك ضرورة لذلك (العلويط ، 2009 : 4).
 - 4 - تمنع الازدواج الضريبي : يسمح للمكلفين بخصم الضريبة المدفوعة على نشاطاتهم من الضريبة المستحقة على مبيعاتهم، إذ يسمح لبياع السلعة المسجل عند هيئة الضريبة بأن يخصم الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته مما سبق سداده من هذه الضريبة على مشترياته سواء كانت تلك المشتريات سلعاً وسيطة أم سلعاً رأسمالية تطلبها عملية إنتاج السلع أو توزيعها أو الخدمة الخاضعة للضريبة (مهر ، 2014 : 58).
- ب : نقاط الضعف :** هناك بعض نقاط الضعف التي تؤثر على أداء ضريبة القيمة المضافة وهي كالاتي :
- 1 - الأثر التضخمي : أثرت ضريبة القيمة المضافة على أسعار السلع الاستهلاكية في أوقات بدء تطبيق الضريبة أو تغيير معدل الضريبة في بعض الدول، وقد انتهت تلك الدراسة إلى أن التعديلات العميقة في نظام ضريبة القيمة المضافة له أثر تضخمي لمرة واحدة فقط وينخفض ذلك الأثر بعد عدة أشهر من التعديل الطارئ على النظام، أما التعديلات الطفيفة على النظام فليس لها تأثير تضخمي يُذكر (لطفى ، 2016 : 24).
 - يجب الأخذ بنظر الاعتبار الآثار المترتبة على فرض معدل ضريبي معين أو إدخال بعض التعديلات على السياسة الضريبية القائمة، فعندما يفرض معدل ضريبي مرتفع لا يتناسب مع مرونة الاسعار أو مستوى دخل المكلفين سوف يؤدي هذا إلى رفع مستوى الاسعار فوق قدرة المكلفين، لذلك يجب وضع معدل ضريبي ملائم للواقع الاقتصادي التي تفرض عليه ضريبة القيمة المضافة .
 - 2 - كادر رقابي : يستلزم تطبيق ضريبة القيمة المضافة مراجعة الدفاتر الحسابية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج وأغلب المصانع لديها دفتر حسابي واحد وخاصة في الدول النامية (العلويط ، 2009 : 4).
 - يتطلب نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة كادر رقابي قادر على مواكبة عمليات بيع السلع حتى وصولها للمستهلك النهائي وهذا يتطلب وجود نظام محاسبي كفوء لدى المكلفين.
 - 3 - معاملة السلع الرأسمالية : يتم إرجاع ضريبة القيمة المضافة المتحصلة من السلع الرأسمالية في معظم بلدان العالم، وذلك لتشجيع الاستثمار في رأس المال لأن الانفاق على السلع الاستثمارية لا يعد استهلاكاً بالمعنى الصحيح وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإيراد الضريبي نعم هنالك بعض الدول لا تقوم بإرجاع الضرائب على السلع الرأسمالية وفي دول أخرى يتم إرجاع قيمة الضرائب على السلع الرأسمالية بشكل تدريجي ومسايو لقيمة اهلاك راس المال. (العبودي ، 2006 : 3).
 - تعفى السلع الرأسمالية من ضريبة القيمة المضافة في معظم دول العالم لدعم المنتج المحلي والمحافظة على قوته التنافسية في مواجهة السلع المستوردة أو المنافسة في الاسواق العالمية.



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

4 - المستوى العلمي : يوجد أعداد كبيرة من الفلاحين غير متعلمين في البلدان النامية. إن إدارة نظام ضريبة القيمة المضافة وتطبيقه يتطلب وعي من المكلفين و استيعاب لقواعد هذه الضريبة (الساعدي ، 2015 : 37). يمكن من خلال الاعلانات والدورات التعليمية التعريف بضريبة القيمة المضافة وكيفية التعامل معها للتخلص من مشكلة عد.

الفصل الثاني / ضريبة القيمة المضافة في لبنان

عمدت الحكومة اللبنانية إلى إعداد مشروع ضريبة القيمة المضافة ليكون مدخلاً لإصلاح النظام الضريبي الرامي إلى تخفيض العجز المالي والتضخم الناتج عنه، إذ تسعى لبنان إلى زيادة إيرادات الخزينة التي يمكن أن توفر ضريبة القيمة المضافة جزءاً كبيراً منها نظراً لقاعدتها الضريبية الواسعة التي تشمل استهلاك السلع المنتجة محلياً و المستوردة، كما أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يعكس المتطلبات الدولية والإقليمية التي تواجهها لبنان، فعلى الصعيد الدولي هناك شراكة مرتقبة مع الاتحاد الأوربي الذي يروم إقامة منطقة تجارية حرة بين الاتحاد والدول المرشحة للمشاركة ومن شروط هذه المشاركة تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية إلى أن تلغى كلياً. أما على الصعيد الإقليمي هنالك اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول المجاورة كسوريا ومصر التي تهدف إلى إلغاء القيود والرسوم على حركة السلع والخدمات بين لبنان والدول الأعضاء، وفي ظل هذه المعطيات من الضروري إيجاد ضريبة جديدة تفرض على الاستيرادات التي تشكل الضرائب عليها جزءاً كبيراً من إيرادات الخزينة. ولهذا أصبحت لبنان بحاجة ماسة لاعتماد ضريبة القيمة المضافة وذلك لحماية المنتجات اللبنانية التي قد تصبح بوضع تنافسي صعب في السوق المحلي مع المنتجات المستوردة إثر تخفيض التعرفة الجمركية (قطيش ، 2002 ، 11 - 12).

لبيان تجربة ضريبة القيمة المضافة في لبنان سوف نقسم هذا المطلب إلى النقاط التالية :

أولاً : الوعاء الضريبي : تفرض ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة داخل الاراضي اللبنانية سواء كانت مصنعة محلياً أو مستوردة من الخارج باستثناء بعض السلع والخدمات التي أعفاها القانون لأهداف اجتماعية أو اقتصادية، إن عمومية هذه الضريبة تؤدي إلى تلافي المشكلات التي تنتج من عدم دقة وصف السلع الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى خضوع بعضها دون البعض الآخر و كما أن فرض ضريبة القيمة المضافة على الاستيرادات كما هي مفروضة على الانتاج المحلي سيؤدي إلى تحقيق منافسة عادلة (شريف ، 2013 : 47).

شمل قانون ضريبة القيمة المضافة في لبنان جميع السلع والخدمات وتم إدخالها ضمن الوعاء الضريبي في المرحلة الاولى لتشريع القانون وبعدها تم إعفاء بعض السلع لأهداف اقتصادية أو اجتماعية وإبقاء بعض السلع ضمن السلع الخاضعة للضريبة ولكن فرض عليها معدل ضريبي صفري، إن الهدف من الشمول الكلي في المرحلة الأولى هو ضمان الدقة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة ولا يمنح الاعفاء للسلع او الخدمات إلا بعد الدراسة الدقيقة والتأكد من التأثير السلبي على الواقع الاقتصادي او الاجتماعي في حال فرضت ضريبة على بعض السلع .

ثانياً - معدل ضريبة القيمة المضافة : اعتمدت لبنان معدلاً واحداً لضريبة القيمة المضافة و هو (10 %) على جميع السلع والخدمات الخاضعة لهذه الضريبة دون أي تمييز بين ما هو ضروري وما هو شأن، ولعل السبب في ذلك يعود لتبسيط إجراءات حساب الضريبة وعدم الدخول في التمييز بين السلع والخدمات تاركاً الأمر إلى وقت آخر ريثما يعتاد الخاضعون للضريبة على الضريبة الجديدة، كما أن هنالك معدل ضريبي صفري يفرض على التصدير (قطيش ، 2002 : 181).

بدأ العمل بضريبة القيمة المضافة في أوائل عام 2002 بمعدل 10% مع إعفاءات طالت بعض السلع الأكثر استهلاكاً من ذوي المداخيل المنخفضة، علماً بأن بعض السلع الأخرى كالبنزين طالته ضريبة القيمة المضافة دون إلغاء الرسوم التي كان يخضع لها وإذا استثنيت الضريبة على الفوائد المصرفية بمعدل 5% يمكننا القول بأنه منذ عام 2004 بقيت التشريعات الضريبية على حالها تقريباً. وكانت المحصلة أن ارتفع العبء الضريبي من 13,7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 إلى 17,8% في عام 2009 (عيسى ، 2010).



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

إن فرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل واحد وعلى جميع السلع والخدمات سوف يقود إلى آثار سلبية على المجتمع وخصوصاً في هذا الوضع الذي يعاني به العراق من ازدياد نسب البطالة ونسب فقر مرتفعة بين مواطنيه، لذلك من الضروري التمييز بين السلع الضرورية التي لا يمكن ان يستغني عنها كافة طبقات المجتمع وفرض معدل ضريبي عليها اقل من المعدل الضريبي الذي يفرض على السلع الكمالية والسلع التي يستهلكها افراد الطبقة الغنية الذين لا تتأثر مقدرتهم الشرائية بمعدلات الضريبة، يمكن فرض معدل ضريبي 7 % مثلاً على السلع الضرورية يقابله معدل ضريب 13 % على السلع الكمالية وبهذا يمكن الحفاظ على ايراد ضريبي يساوي أو يقترب من الايراد المتحقق لو فرض معدل ضريبي 10 %.

ثالثاً - الاشخاص المكفون والتسجيل الضريبي : يخضع لضريبة القيمة المضافة كل شخص

طبيعي أو معنوي يقوم بممارسة نشاطاً اقتصادياً يشمل تسليم أموال أو تقديم خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام القانون شرط أن يتجاوز مجموع رقم أعماله في أربعة فصول متتالية خمسمائة مليون ليرة لبنانية ويمكن للأشخاص الذين يتراوح مجموع رقم أعمالهم بين مائة وخمسين مليون ليرة لبنانية وخمسمائة مليون ليرة لبنانية طلب إخضاع أنفسهم اختياريًا للضريبة (القانون الضريبي ، 2002 : 2) .

يعتبر مكلف بضريبة القيمة المضافة كل من الآتي (شريف ، 2013 : 62-63) :

- 1 - النشاط الاقتصادي : تفرض الضريبة على كل نشاط زراعي سواء كان تجارياً أو حرفياً أو زراعياً أو صناعياً وغيرها من النشاطات الاقتصادية مهما كانت النتائج ربحاً أو خسارة
- 2 - الشركات : تخضع الشركات لضريبة القيمة المضافة اذا توفرت فيها شروط الخضوع كشخص معنوي مستقل

3 - المستورد : كل شخص يقوم بعمليات الاستيراد يلزم بدفع ضريبة القيمة المضافة سواء كان خاضعاً للضريبة أو لم يكن خاضع تتوفر فيه شروط الخضوع.

وفي ما يخص التسجيل الضريبي يجب على المكلف اتباع الخطوات الآتية (وزارة المالية ، 2005 : 10):

أ - تقديم طلب تسجيل لدى إدارة ضريبة القيمة المضافة في مهلة شهرين ابتداء من آخر يوم من الفصل الذي تكون قد توفرت خلاله شروط الخضوع للضريبة، ويجب على اسئلة الإدارة الضريبية المتعلقة بنشاطه الاقتصادي.

ب - إعلام الإدارة الضريبية بأي تغيير في نوع نشاطه او عنوانه او شهرته او شخصيته القانونية، او أي معلومة أخرى واردة في طلب التسجيل، وذلك في مهلة شهرين من تاريخ حصول التغيير.

ج - تصريحا دورياً في مهلة 20 يوماً من انتهاء فترة احتساب الضريبة كما هو محدد في المادة 26 من قانون ضريبة القيمة المضافة يتضمن عند الاقتضاء مقدار الضريبة المطلوب خصمها، في حال استحقاقه للخصم أو الرد الضريبي.

يتضح مما تقدم ذكره بالوعاء الضريبي والمكلفين والتسجيل الضريبي إن إدارة ضريبة القيمة المضافة تتعامل مع السلع وليس مع الأشخاص، حيث تم التركيز على الأنشطة الاقتصادية والسلع أكثر من التركيز على الأشخاص الذين يزاولون نشاط اقتصادي.

رابعاً - خصم ورد الضريبة القيمة المضافة :

1 - خصم ضريبة القيمة المضافة : يتم خصم الضريبة التي فرضت على السلع والخدمات التي تم منحها حق الخصم أو المعفاة من الضريبة، ويمكن خصم الضريبة التي اصابت الاصول الثابتة* التي اكتسبها شخص خاضع للضريبة بتاريخ سابق لخضوعه بشرط تقديم طلب الخصم ضمن مهلة شهرين من تاريخ قبول طلب تسجيله كخاضع وتحسب الضريبة على هذه الاصول من تاريخ تسجيل المكلف، ويجب على المكلف من اجل خصم الضريبة اتباع الآتي(القاعي ، 2002 : 76-77) :

أ - تقديم قائمة مالية تثبت عملية شراء السلع والخدمات المستحقة للخصم للخصم الضريبي

ب - تقديم مستندات جمركية صادرة من السلطات المختصة تثبت صحة الاستيراد وتأدية الضريبة على السلع المشمولة بالخصم.



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

2 - رد ضريبة القيمة المضافة : تهدف لبنان إلى تنشيط السياحة من خلال ضريبة القيمة المضافة حيث يمكن للسائح استرداد ما دفعه من ضريبة قيمة مضافة تماماً كالمكلف اللبناني ، إذ يحق للسائح أن يطلب استرداد الضريبة التي دفعها عن مشترياته داخل الأراضي اللبنانية إذا توفرت الشروط المنصوص عليها بالقانون، حيث يتوجب على السائح أن يرفق بطلب الاسترداد عند خروجه من الأراضي اللبنانية الفواتير العائدة للمشتريات التي يطلب استرداد الضريبة عنها على أن تكون هذه الفواتير منظمة وفقاً لأحكام القانون، وأن يقدم كإثبات فاتورة مبسطة منظمة وفقاً لأحكام القانون المتعلقة بالأشخاص الذين يتبعون الأسس النقدية في محاسبتهم، شرط أن يكون طلب الاسترداد ممهوراً بختم إدارة الجمارك إثباتاً إلى أنه قد تم التأكد من اصطحاب السائح للبضائع المطلوب استرداد الضريبة المدفوعة عنها وتولى دائرة المراقبة الضريبية والاسترداد في مديرية ضريبة القيمة المضافة وفقاً للنموذج الملحق بهذا القرار دراسة طلبات الاسترداد المقدمة من السياح والبت فيها بقبولها أو رفضها وتعد لائحة بالطلبات المقبولة أي التي توفرت فيها الشروط المنصوص عليها في القانون على أن تتم الموافقة على هذه اللائحة من قبل وزير المالية (شراة ، 2005)

(*) يقصد بالأصول الثابتة : الأموال المادية من الآت ومعدات مخصصة للاستعمال الدائم في المؤسسات يمنح قانون ضريبة القيمة المضافة في لبنان للسائح حق رد ما دفعه من ضريبة على مشترياتهم، وبهذا الرد تسعى لبنان للمحافظة على قطاع السياحة وتجنبه أي آثار سلبية قد تصيبه من جراء تطبيق قانون الضريبة وكذلك المحافظة على فعالية النشاط الاقتصادي، فلو فرضت ضريبة على مشتريات السائح سوف ينخفض إقبالهم بسبب زيادة الاسعار وبالتالي يقل مستوى النشاط الاقتصادي وتنخفض إيرادات ضريبة القيمة المضافة كونها تفرض عند بيع السلع وليس بفترات زمنية محددة أو على دخل المكلفين فكلما انخفض اعداد السائح انخفضت المبيعات. يمكن الاستفادة من هذه الخطوة لدعم السياحة في العراق التي يتميز بإقبال الزائرين على الأماكن المقدسة بشكل كبير ومنحهم حق رد الضريبة على القيمة المضافة على مشترياتهم لتنشيط السياحة من جهة ودعم القطاع الخاص الذي يعتمد على السائح في عمله والمحافظة على العاملين فيه و ضمان عدم تعرضهم للبطالة .

خامساً - الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة : يعفى من ضريبة القيمة المضافة حسب القانون الضريبي ما هو موضح بالجدول (7) :

جدول (7) السلع والخدمات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة في لبنان

التسلسل	السلع والخدمات	التسلسل	السلع والخدمات	التسلسل	السلع والخدمات
1	الخدمات التي يقدمها الاطباء او اصحاب المهن التي لها صفة طبية ونفقات الاستشفاء	8	الضمان وإعادة الضمان و التقديمات الصحية التي تؤديها صناديق التعاضد وأرباب العمل والخدمات المتعلقة بها.	15	أنشطة الهبات والجمعيات التي لا تتوخى الربح تحقيقاً للغايات التي أنشئت من أجلها باستثناء الأنشطة التي تقوم بها بشكل متكرر والتي يشكل اعفاؤها منافسة غير متكافئة للمؤسسات الخاضعة للضريبة
2	التعليم	9	تسليم الذهب إلى المصرف المركزي	16	المراهقات و البانصيب وسائر ألعاب الحظ
3	الخدمات المصرفية والمالية	10	لنقل المشترك للأشخاص بما في ذلك النقل الذي يتم بواسطة سيارات الأجرة	17	أعمال المزارعين بالنسبة لتسليم محاصيلهم الزراعية
4	تأجير عقارات مبنية للسكن	11	بيع العقارات المبنية	18	الطوابع البريدية والمالية، أوراق النقد



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

التسلسل	السلع والخدمات	التسلسل	السلع والخدمات	التسلسل	السلع والخدمات
5	المواشي والدواجن والأسماك الحية والمواد الزراعية الغذائية التي تباع بحالتها الطبيعية	12	الخبز، الطحين، اللحوم والأسماك، الحليب والألبان ومشتقاتهما، الأرز، البرغل، السكر، ملح الطعام، الزيوت النباتية، المعرونة على اختلاف أنواعها والمحضرات الغذائية المعدة لتغذية الأطفال	19	الكتب والمطبوعات المماثلة، المجلات، الصحف، الورق والكرتون من الأنواع المستعملة في الكتابة أو الطباعة وورق الصحف بشكل لفات أو صفائح الحبر المعد للطباعة
6	الغاز المعد للاستهلاك المنزلي	13	البذور، الأسمدة، العلف، المبيدات الزراعية	20	الآلات الزراعية
7	الأدوية والمواد الصيدلانية	14	أدوات والأجهزة والمعدات الطبية	21	استيراد الآليات والأسلحة والذخائر العسكرية
22	اليخوت والمراب الأخرى وزوارق النزهة أو الرياضة بطول يتجاوز 15 متراً ، العائدة فقط لغير اللبنانيين	24	تسليم أموال مرسلة أو منقولة الى خارج الأراضي اللبنانية وتقديم الخدمات المستعملة خارج الأراضي اللبنانية	26	استيراد الأموال التي يكون تسليمها داخل الأراضي اللبنانية معفى من الضريبة عملاً بأحكام القانون
23	عمليات الاستيراد المنصوص عليها في التشريع الجمركي والمتعلقة بالإعفاءات الخاصة برئاسة الجمهورية ومجلس النواب ورئاسة الحكومة وبمنظمة الأم المتحدة والإعفاءات السياسية والقنصلية والهيئات الواردة لإدارات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات	25	تسليم الأموال وتقديم الخدمات الى الإدارات والمصالح العامة والبلديات فيما يخص الجزء الممول من مصادر خارجية على شكل قروض أو هبات	27	وسائل النقل الجوي التي تستعملها شركات الملاحة الجوية التي تتعاطى بشكل أساسي النقل الدولي لقاء أجر

المصدر : وزارة المالية اللبنانية ، الضرائب ، قسم الضريبة على القيمة المضافة ، قانون الضريبة على القيمة المضافة ، 4 ، 2005 .

بعد الاطلاع على الإعفاءات الممنوحة لبعض السلع والخدمات في لبنان يتبين أنه لا مناص من منح إعفاءات لأهداف اجتماعية واقتصادية وكذلك منح إعفاء لبعض القطاعات كالسياحة التي تعتبر من المصادر الأيراد المهمة، إذ يمكن عند صياغة قانون ضريبة القيمة المضافة في العراق النظر الى الآثار المصاحبة لتطبيق الضريبة على بعض القطاعات او الأنشطة التجارية التي قد تتأثر من ضريبة في العراق ولا تتأثر هذه الأنشطة من الضريبة في بلد آخر أي الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة النشاط الاقتصادي لكل بلد يروم تطبيق هذه الضريبة وتجنب صياغة قانون ضريبي بالاعتماد على ما شرع في بلد آخر.

بعد التعرف على وعاء ضريبة القيمة المضافة في لبنان وبيان النظام الضريبي سوف نبين بالجدول (8) إيرادات ضريبة القيمة المضافة من سنة 2004 ولغاية سنة 2007.



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

جدول (8)

ايرادات ضريبة القيمة المضافة في لبنان (مليون ليرة)

السنة	الواردات المقدرة	الواردات المحققة	الواردات المحصلة	نسبة الايراد إلى مجموع الايرادات
2004	1200000000000	1838464890042	1688202408117	24,35
2005	1650000000000	1836325468417	1560805247812	21,10
2006	1625000000000	1522133369783	1522133369783	22,98
2007	-----	-----	1802993870264	23,19

المصدر : شريف ، رجاى محمود (2013) أثر الضريبة على القيمة المضافة (دراسة مقارنة) ، ص473-474
يلاحظ من خلال الجدول (8) أن نسبة ايراد ضريبة القيمة المضافة السنوية إلى مجموع الايرادات بقي متقارب ولا يوجد فرق كبير خلال السنوات الاربعة، وهذا يدل على أن ضريبة القيمة المضافة لم تؤثر على النشاط الاقتصادي بعد فرضها فلو كانت ذات تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي لانخفضت الايرادات بمرور السنين بسبب انخفاض بيع السلع والخدمات، كما يستشف إن التقارب بين ما هو مقدر من الايرادات وبين ما تم تحصيله على إمكانية الاعتماد على هذه الايرادات وتخصيصها لتمويل مشاريع محددة وضمن عدم تلكؤها بسبب نقص الاتفاق المخصص لها، إن نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى باقي الايرادات تصل إلى ما يقارب 25 % وتعتبر هذه النسبة مقبولة لتبني ضريبة القيمة المضافة كضريبة غير مباشرة واستبدالها بالضرائب غير المباشرة الأخرى .

إن أهم الجوانب الايجابية في التجربة اللبنانية الاهتمام بالإعداد المسبق لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، إذ أعدت السلطة الضريبية إعداد ضريبة القيمة المضافة إعداداً جيداً من خلال الاستعانة بـ 35 شخص من ذوي الخبرة مسئولين عن إدارة الضريبة يساعدهم مستشارون أجانب (من دول الاتحاد الاوربي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وخبراء من (بلجيكا ومصر والمغرب) من أجل المساهمة في تكوين الكوادر الوطنية اللازمة لإنجاح ضريبة القيمة المضافة في لبنان، حيث كونت وزارة المالية اللبنانية الكوادر اللازمة لربط وإدارة وتحصيل ضريبة القيمة المضافة كما عدة وحدات عمل تعمل في تعاون وثيق في ما بينها حول مختلف جوانب هذه الضريبة في الشؤون الاقتصادية والقانونية والسياسات الضريبية والمعلوماتية وتنظيم العمل. يمثل الإعلام عن ضريبة القيمة المضافة مسألة هامة جداً وخاصة عند البدء بتطبيق الضريبة على النشاط الاقتصادي (ثابت ، 2006 : 72).

خامساً : ضريبة القيمة المضافة ودعم عملية التنمية الاقتصادية : استخدمت الحكومة

اللبنانية ضريبة القيمة المضافة لدعم المنتج المحلي ومنها صناعة الاسمنت و العمل على زيادة قوتها التنافسية في الاسواق الخارجية، و تشير الاحصاءات إن قطاع صناعة الاسمنت في لبنان ذات انتاج عالي وكافي لسد حاجة السوق اللبنانية، ففي عام 2014 باعت هذه المصانع نحو 5.5 مليون طن في السوق المحلية وصدّرت نحو 136 ألف طن، وفي عام 2015 (الاحصاءات المتوافرة حتى أيلول) باعت 3.4 مليون طن في السوق المحلية وصدّرت نحو 60 ألف طن ، وهذا الانخفاض الحاصل في سنة 2015 تعود جذوره بسبب الحرب القائمة في الجمهورية السورية التي تعتبر من المستوردين الأساسيين للإسمنت اللبناني، إ، مبيعات الاسمنت في لبنان محمية بموجب تشريعات قانونية، حيث فرضت رسوماً جمركية بنسبة 75% على استيراد الاسمنت من الخارج و تاريخ هذه الحماية يعود إلى عام 1985 عندما أقرّ قانون الموازنة العامة متضمناً المادة 29 التي شرّعت وضع رسوم جمركية على استيراد الاسمنت و رسم الاستهلاك الداخلي في قانون ضريبة القيمة المضافة مفروض بنسبة 10% على الطن (محمد ، 2015).



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

تعتبر السياسة المتخذة من قبل الحكومة اللبنانية ناجحة وفعالة في حماية المنتج المحلي اللبناني حيث عمدت الحكومة اللبنانية إلى جعل سعر الاسمنت المستورد اعلى من سعر الاسمنت المصنوع محلياً من خلال فرض رسوم جمركية 75 % على الاستيرادات ومع ما يطمح له كل من المستوردين والتجار من تحقيق ربح من تجارة الاسمنت يقارب سعر الاسمنت المستورد ضعف سعره بعد دخوله للأسواق المحلية، وفي الجهة المقابلة للاسمنت المستورد تدعم ضريبة القيمة المضافة القدرة التنافسية للاسمنت المصنوع محلياً حيث تفرض سعر ضريبي 10 % فقط للطن الواحد وهذا ما يجعله اقل سعر من الاسمنت المستورد وجاذب للمستهلك المحلي، ليس هذا وحسب بل يكون منافس في الاسواق المحلية حيث ينافس الاسمنت اللبناني كل من الاسمنت التركي والمصري بعد فرض سعر ضريبي صفري على تصديره .

يعتبر المعيار الأساسي لنجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة هو عدم عرقلتها للنمو الاقتصادي وبقائه في تصاعد، وكذلك يزداد نجاح استخدام ضريبة القيمة المضافة بدلاً عن الضرائب غير المباشرة عند تحقيقها الاهداف الاقتصادية المساندة لعملية النمو الاقتصادي، وكما تم بيانه في الفقرة السابقة كيف دعمت ضريبة القيمة المضافة المنتج المحلي وزادت من قدرته على التنافسية للسلع المستوردة و وساندت قدرته التنافسية بالأسواق التنافسية.

يمكن اثبات أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة لم يقف عائقاً في طريق زيادة الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي اللبناني في الجدول (9) .

الجدول (9) الناتج المحلي الاجمالي ونسب النمو الاقتصادي اللبناني بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة للفترة (2003 - 2008)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	الناتج المحلي الاجمالي (مليار ليرة)
40.774	37.754	33.824	32.955	32.848	30.277	
8	7.5	0.6	0.3	7.5	0	نسبة النمو%

المصدر : شريف ، رجاء محمود (2013) أثر الضريبة على القيمة المضافة ، لبنان ، منشورات زين الحقوقية ، ص 508.

يظهر من خلال الجدول (9) إن نسبة النمو تعرضت إلى انخفاض شديد في السنوات (2005 – 2006) على التوالي، وهذا يرجع إلى اسباب سياسية في عام 2005 حيث أدى اغتيال احد الشخصيات السياسية إلى حدوث اثار سلبية على جميع الأنشطة ومنها النشاط الاقتصادي وفي سنة 2006 دخلت لبنان في حرب مع الكيان الصهيوني وهذا قاد إلى بقاء نسبة النمو منخفضة، ولكن عادة نسبة النمو للارتفاع بعد استقرار الوضع في لبنان، وهذا يبرهن على إن ضريبة القيمة المضافة لم تكن عائقاً في طريق النمو الاقتصادي بل تعتبر من العوامل المساهمة في زيادة النمو.

الاستنتاجات والتوصيات

بعد توضيح كل ما يتعلق بموضوع البحث يمكننا الخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن ايجازها بالآتي :

الاستنتاجات

- 1 - يوجد اكثر من نوع لضريبة القيمة المضافة كضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة على الاستثمار وضريبة القيمة المضافة على التجارة الخارجية.
- 2 - ايراد ضريبة القيمة المضافة يكون ثابت نسبياً وذو تغير قليل إذا ما قورن بإيراد السلع الاولية التي تعتمد على تصديرها اكثر الدول الريعية.
- 3 - يمكن توجيه الاستثمار نحو القطاعات المرغوبة من خلال المعدل والخصم الضريبي ليتناغم هذا الاستثمار مع الاهداف المرسومة.



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

- 4 - يعتبر الخصم والرد والاعفاء الضريبي من الدعائم الاساسية لضريبة القيمة المضافة يمكن من خلالهم تحقيق نوع من التقارب الطبقي ورعاية ذوي الدخل المحدود.
- 5 - بعد النظر إلى ضريبة القيمة المضافة في لبنان تبين ان الإيراد المتأتي منها متقارب مما قد قدر له في كل سنة، بالإضافة إلى إيرادها الذي يعتبر مستقر كما هو مبين في ما سبق.
- 6 - عند الاعداد لتطبيق من الضروري الاستعانة بالخبرات الاجنبية للحصول على التنظيم الفني لضريبة القيمة المضافة الامثل للواقع الاقتصادي المراد تطبيقه عليه، كما من الضروري اعداد كواد كفاءة لإدارة ضريبة القيمة المضافة بعد التطبيق.
- 7 - تمكن ضريبة القيمة المضافة من دعم المنتج المحلي بالإضافة إلى عدم اضعاف قوته التنافسية في الاسواق العالمية
- 8 - يمكن ان تستخدم ضريبة القيمة المضافة لدعم عملية النمو وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

التوصيات

- 1 - يفضل الاعتماد على الإيراد المتحصل من تطبيق ضريبة القيمة المضافة من خلال فرض معدل ضريبي اعلى من المعدل المفروض على الاستثمار، وذلك لحاجة الاقتصاد العراقي لزيادة الاستثمار وتجنب اي عامل قد يؤثر عليه، كما إن الاستهلاك في العراق يعتبر مرتفع نسبياً وهذا يسبب انخفاض الادخار و بالتالي نقص بالاموال المعدة للاقراض.
- 2 - يساعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة بتأمين ايراد مرتفع يتسم بالاستقرار النسبي، وهذا ما يحتاجه العراق وخصوصا بالوقت الحالي، إذ تعرض الإيراد الحكومي لانخفاض بسبب انخفاض سعر النفط الذي يعتبر المصدر الاساسي لتمويل الانفاق الحكومي.
- 3 - يمكن من خلال خصم ضريبة القيمة المضافة توجيه الاستثمار نحو المشاريع ذات المخرجات الكبيرة المغذية لعملية التنمية كالمشاريع الصناعية وتجنب المشاريع الاستهلاكية التي لا تقدم اي شيء لتطوير الاقتصاد وتنشيطه.
- 4 - يساهم الرد والاعفاء الضريبي بتقليل العبء الافراد ذوي الدخل المحدود، إذ يمنح خصم واعفاء و رد ضريبة القيمة المضافة على السلع الضرورية بالمحافظة على اسعارها دون ارتفاع.
- 5 - يمكن من خلال ضريبة القيمة المضافة الحصول على ايراد ضريبي مقارب لما هو مخطط عند اقرار الموازنة، وبهذا يمكن تجنب العجز الناتج من ابتعاد الإيراد الضريبي المخطط عن الإيراد الضريبي المتوقع.
- 6 - يفضل عند اعتماد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في العراق الاعتماد على الخبرات الاجنبية كخبراء صندوق النقد الدولي والخبراء المتميزين في مجال ضريبة القيمة المضافة عند تصميم ضريبة القيمة المضافة وهذا للحصول على التنظيم الامثل للواقع الاقتصادي.
- 7 - يستفاد من ضريبة القيمة المضافة بدعم المنتج المحلي وخصوصاً إن بوادر المشاريع الانتاجية المحلية بدأت تظهر في العراق، إذ يمكن من خلال ضريبة القيمة المضافة تنمية هذه المشاريع من خلال زيادة قوتها التنافسية في قبال السلع المستوردة، كما يمكن من خلال المعدل الصفري لضريبة القيمة المضافة تحفيز الطلب على السلع المحلية في الاسواق الاجنبية.

المصادر

الكتب العربية :

- 1 - الجنابي ، طاهر (2012) علم المالية العامة والتشريع المالي، العراق، مكتبة السنهوري.
- 2 - الداغر، محمود محمد (2008) علم الاقتصاد الجزئي و لبيبا، مكتبة الزحف الاخضر.
- 3 - الساعدي، ذو الفقار علي رسن (2015) الضريبة على القيمة المضافة وتطبيقاتها في التشريعات المقارنة، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية.
- 4 - السيد عوض، خالد عبد العليم، الضريبة على القيمة المضافة، دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2007.
- 5 - ال علي، رضا صاحب ابو حمد (2002) المالية العامة، العراق، الدار الجامعية.



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني [لبنان حالة دراسية]

- 6 - العنزي، سعد علي حمود (2013) الفكر التنظيمي في إدارة الأعمال، الاردن، الورق للنشر والتوزيع.
 - 7 - القاعي، فادي موبيز (2002) الضريبة على القيمة المضافة، بيروت، دار النهار.
 - 8 - شريف، محمود رجاء (2013) أثر الضريبة على القيمة المضافة، لبنان، منشورات زين الحقوقية.
 - 9 - عفانه، عدي، القطاونه، عادل (2008) المحاسبة الضريبية، الاردن، دار وائل.
 - 10 - علوان، قاسم نايف، الزياتي، نجية ميلاد (2008) ضريبة القيمة المضافة المفاهيم، القياس، التطبيق، عمان، دار الثقافة.
 - 11 - قدي، عبد المجيد (2011) دراسة في علم الضرائب، عمان، دار جرير.
 - 12 - قطيش، عبد الرؤوف (2002) الضريبة على القيمة المضافة تشريعاً وتطبيقاً، لبنان، دار الخلود.
- المجلات العلمية :
- 1 - الخرسان، محمد حلو داود، دراسة أمكانية فرض ضريبة القيمة المضافة في العراق، مجلة التقني/ المجلد الثالث والعشرون/ العدد/6- 2010.
 - 2 - ضو، جنين، ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي: تطبيقها وتأثيرها، المجلة الضريبية اللبنانية، 2016.
 - 3 - لطفي، عبد المنعم، الضريبة على القيمة المضافة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية / ورقة عمل 183 / 2016.

الرسائل و الأطاريح :

- 1 - أحمد، سناء ابراهيم، الضريبة على القيمة المضافة في السودان (آلية التطبيق والآثار الاقتصادية)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المالية العامة، 2004.
 - 2 - العبودي، علي خلف نجم، الإطار المفاهيمي لضريبة القيمة المضافة- المخطط المقترح للتطبيق في العراق، بحث تطبيقي مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي للمعادلة للماجستير، 2006.
 - 3 - ثابت، نادية خالد نعمان، الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وامكان تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سوريا، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006.
 - 4 - جمام، محمود، النظام الضريبي و آثاره على التنمية الاقتصادية، 2010.
 - 5 - صالح، محمد عبد الفتاح حسين، العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة - قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، 2007.
 - 6 - مهر، سلام صدام، ضريبة القيمة المضافة كبديل عن منظمة الضرائب غير المباشرة العراق في العراق، بحث تطبيقي مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي للمعادلة للماجستير، 2014.
 - 7 - يس، محمد التجاني حسن، أثر التهرب الضريبي على ايرادات ضريبة القيمة المضافة في السودان في الفترة من (2009 - 2013) - بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (التمويل)، 2015.
- المواقع الرسمية :

- 1 - مجلس النواب اللبناني، قانون ضريبة القيمة المضافة رقم 379 لسنة 2005 www.lp.gov.lb
- 2 - وزارة المالية اللبنانية، الضرائب، قسم الضريبة على القيمة المضافة، قانون الضريبة على القيمة المضافة، 4، 2005. www.finance.gov.lb

مواقع الكترونية :

- 1 - العلويط، مها، محاضرات مبادئ المالية العامة، جامعة الملك سعود.
- 2 - جريدة البورصة، ماهي الضريبة على القيمة المضافة وكيفية حسابها، 2015. <http://www.alborsanews.com/2016/12/20/948104>
- 3 - عامر، عادل، الضرورة الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة، صحيفة الحوش السوداني الالكترونية، 2016.



ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني
[لبنان حالة دراسية]

<http://www.alhowsh.com/articles.php?action=listarticle>

4 - عبد القادر، مصطفى محمود ، تحليل مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة ، المجلس الوطني المصري للتنافسية - مبادرة دعم ريادة الأعمال وتنمية المنشآت تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومشروع قانون ضريبة القيمة المضافة ، 2016.

5 - عصمت سعد، ضوابط لتخفيض سعر ضريبة القيمة المضافة، اخبار مصر، 2017.

<http://www.egynews.net>

6 - مجلة الاخبار، النظام الضريبي في لبنان، نجيب عيسى، العدد 1050، 2010.

<http://www.al-akhbar.com/node/58304>

7 - محمد هبة، المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، 2016

http://lebaneselw.com/index.php?option=com_k2&view=item

8 - مكتب الخبير القانوني، عفيف ديب شرارة، ضريبة القيمة المضافة www.afifsharara.com

المصادر الانكليزية :

- 1 - Due , f (2015) THE VALUEADDED TAX- SENSE AND NONSENS
- 2 - Ebrill, L., Keen,M., Bodin , J . & Summers . V (2002) The Allure of the Value Added Tax.
- 3 - Tripathi , R ., Sinha , A . & Agarwal , S (2011) The effect of value added taxes on the Indian society.
- 4 - Thomosn , T (1974) The Value Added Tax and the Cost of Change .



Value added tax and its technical organization Lebanon Case Study

Abstract

Value Added Tax (VAT) is one of the most important types of indirect taxes because of its advantages in achieving financial, economic and financial objectives. The introduction of VAT is part of the reform of the structure of the Lebanese public tax system aimed at reducing the fiscal deficit and resulting inflation, which still lacks a general consumption tax. There is also an urgent need to increase treasury revenues , Because of its broad tax base, as it imposes on the consumption of locally produced and imported goods, in addition to the role played by this tax in support of the local product

Therefore, this research focused on the definition and definition of value added tax and its financial, economic and social effects, as well as its strengths and weaknesses. The research, through its problem, emphasized the lack of studies that dealt with value added tax because of its global importance through its tax revenues To protect the local product and to deal with VAT in Lebanon to prove its hypothesis that the value of VAT is both financial and economic. Lebanon is also one of the developing countries to which Iraq belongs. It is possible, through the technical regulation of value added tax in Lebanon, Benefit from it when studying the possibility of applying this tax in Iraq.

Key word: Tax rate, The tax base, Tax exemption.